

القاضي أبو يعلى الفراء
وكتابه
الأحكام السلطانية

تأليف
الدكتور محمد عبد القادر أبو فارس

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذَا الْكُتَابُ فِي الْأَصْلِ رِسَالَةٌ أَعَدَّهَا الْمُؤَلِّفُ
لِنَيْلِ الرُّكْتُورَةِ فِي التَّيَاسَةِ السَّرْحِيَّةِ فِي كَلِيَّةِ السَّرِيْعَةِ
وَالْفَنُونِ بِجَامِعَةِ الدُّزْهَرِ

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

الطبعة الثانية

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحه
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران



نص تقرير اللجنة الفاحصة للرسالة

حضرة صاحب الفضيلة ، الأستاذ الكبير : عميد كلية الشريعة والقانون
(حفظه الله ، وأدام علاه) .

أما بعد تقديم صادق التحية والسلام ، وفائق الاجلال والاحترام – فنقول :

ان اللجنة العلمية ، المكونة من الأساتذة : الشيخ محمد علي السائس ،
والشيخ محمد أنيس عبادة ، والشيخ عبد الغني محمد عبد الخالق – بعد أن فرغت
من قراءة وفحص رسالة « القاضي أبو يعلى الفراء ، وكتابه الأحكام السلطانية » ،
التي قدمها الأستاذ الفاضل : « محمد الحاج عبد القادر يوسف أبو فارس » ،
لنيل درجة الدكتوراه في السياسة الشرعية ، وكونت حكماً خاصاً بها ورأت
بالاجماع أنها رسالة جديرة بحسن التقدير ، صالحة للمناقشة – قامت بمناقشتها :
في تمام الساعة السادسة من مساء يوم الخميس : الأول من جمادى الأولى سنة
١٣٩٤ هـ ، والثالث والعشرين من مايو سنة ١٩٧٤ م . وكانت المناقشة صريحة
علنية ، باحدى قاعات الكلية . وانتهت في تمام الساعة التاسعة .

وان هذه الرسالة نوعها جديد ، ولونها طريف ، جميلة العائدة ، جليمة
الفائدة ، تكلمت عن حياة امام جليل من أجل أئمة متقدمي الحنابلة ، وتعرضت
لدراسة كتاب مفيد من أقدم الكتب التي تكلمت عن الأحكام السلطانية .

ولقد وقعت في مجلد كبير ضخم ، بلغ عدد صفحاته نحو ٦٢٦ صفحة .
وصدرت في صورة حسنة رائعة ، قوية متماسكة .

واشتملت على افتتاحية ، ومقدمة ، وثلاثة أبواب ، وخاتمة . وطائفة
من الفهارس العلمية الهامة .

(أ) وقد بين صاحبها في الافتتاحية أهمية موضوع رسالته وخطورته ، وفائدته وثمرته ، وسبب اختياره له . وشرح منهجه في بحثه وخطته ، وكيفية ترتيب عناصره ، وتبويب مباحثه . وأشار إلى أهم مراجعه ، وأعظم مصادره ، وإلى المتاعب الجمة التي لاقاها في سبيل البحث عنها ، والتفتيش عليها .

(ب) وتعرض في المقدمة لأمر مهم ، وبين فيها أن القرآن والسنة مصدر التشريع للدولة الإسلامية ، وأنه قد اكتملت في عصر الرسالة ، وعصر الصحابة وما بعده - أسس النظم الإسلامية : السياسية والمالية ، والقضائية والادارية وبين كيفية جمع القرآن الشريف ، وتدوين السنة المطهرة . ثم بين تدوين الفقه ، وانتشار النظم الإسلامية في بطون كتبه . وبين المحاولات المختلفة المتعاقبة لتصنيف في النظم الإسلامية ، وفي الامامة بالذات . من الشيعة الامامية ، ومن الخوارج ، ومن كبار أهل السنة : كالشافعي - رضي الله عنه - ومن سار على منواله من المتكلمين وغيرهم . وبين أهم الكتب التي صنفت في الامامة والسياسة ، وفي الوزراء والوزارة . وعرف بكتابي « سلوك المالك » ، في تدبير الممالك » ، و « الفخري في الأداب السلطانية » وبكثير من الكتب التي وضعت في الخراج وكتبت عن الأموال ، أو التي كتبت في النظام القضائي أو الاداري ، في القديم وفي الحديث . مما يطول ذكره ، ويصعب هنا حصره . وأتى بأشياء مفيدة لا تحظر على بال الكثيرين من الخاصة فضلاً عن العامة ، تدل على واسع اطلاعه وطول باعه .

(ج) وتكلم في الباب الأول عن عصر أبي يعلى الفراء (محمد بن الحسين ابن الفراء : أحد فقهاء الحنابلة في العصر العباسي الثاني : المولود سنة ٣٨٠هـ والمتوفى سنة ٤٥٨هـ) ، من النواحي السياسية والاجتماعية والعلمية .


وقد عقد لذلك - بعد نبذة مفيدة عن أثر البيئة في حياة الأفراد - فصولاً ثلاثة :

١ - الفصل الأول في الكلام على الحالة السياسية في هذا العصر .

فتكلم عن حالة العالم الإسلامي فيه ، وعن علاقة العباسيين بالفاطميين وبالأُمويين . وعن الفتوحات الإسلامية فيه . وعن الحالة الداخلية في الدولة العباسية

وتسلط بني بويه الشيعة على الحكم ببغداد ، ومعاملتهم ثم معاملة السلاجقة من بعدهم للخليفة العباسي ، ومشاركتهم له في كل اختصاصاته . وعن التناحر على منصب الوزارة ، وتدخل كل من الجند والنساء في أمور الدولة . وعن تعرض الخلافة العباسية للزوال ، وفتنة البساسيري ، واتصال الحاكم الفاطمي به وفراره ومقتله ، وما إلى ذلك كله .

٢ - الفصل الثاني : في الكلام عن الحالة الاجتماعية في هذا العصر .

وقد بين المراد بهذه الحالة ، وتكلم عن الظواهر الاجتماعية المختلفة : من الترف البالغ عند الخلفاء والأمراء ، والفقر الشديد وارتفاع الاسعار ، وموقف بعض الامراء والاعنياء من الفقراء في الكوارث والأزمات ، وعن بعض الانتفاضات الاصلاحية . وعن علاقة فئات المجتمع بعضها ببعض  مثل وفود الحجيج بسبب الفوضى وقطع الطريق . وعن حركة العيارين ونشوتها ، وما تدل عليه : من سوء توزيع الثروة .

٣ - الفصل الثالث : في الكلام عن الحالة العلمية في هذا العصر .

وقد أشار إلى فشو التقليد فيه لأصحاب المذاهب الأربعة . وإلى غزار العلماء في شتى العلوم رغم فشو التقليد وشيوعه .

ثم بين الكثيرين : ممن نبغوا في الفقه وأصوله ، من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، والظاهرية والشيعة والمعتزلة . وممن نبغوا في التفسير وعلوم القرآن ، وفي الحديث وعلومه ، وفي الكلام وما إليه : كالطب والفلسفة . وفي النحو والصرف واللغة والأدب والشعر . وممن اشتهر من الصوفية . وعرف بجميع من ذكروهم ، وترجم لهم .

وتكلم بوجه عام عن عموم النهضة العلمية في هذا العصر ، وبين أسباب ازدهار الحركة العلمية فيه : من تشجيع الخلفاء والامراء للعلماء ، ومن المنافسة السياسية بين العباسيين والفاطميين ، ومن شيوع المناظرات ، ومن انتشار دور الكتب والمدارس في العراق وخراسان ومصر والشام .

وتكلم بوجه خاص عن ظهور حركة اخوان الصفا في هذا العصر ، وما كان لها من أثر .

(د) وتكلم في الباب الثاني عن حياة أبي يعلى وعلومه . وقد عقد لذلك فصلاً خمسة مهمة :

١ - الفصل الأول : في بيان نسب أبي يعلى ومولده ونشأته ، وطلبه للعلم ونبوغه فيه . وفي بيان شيوخه رضي الله عنهم الذين أخذ العلم عنهم وتلقاه منهم .

وقد ضمنه فوائد على أكبر جانب من الأهمية التاريخية والعلمية . وترجم فيه لأهم شيوخ القاضي أبي يعلى في الفقه وفي الحديث ، وتراجم علمية مفصلة في غاية النفع والفائدة .

٢ - الفصل الثاني : في بيان علوم أبي يعلى المتنوعة ، التي وفق في طلبها ، ونبغ فيها ، واشتهر بها .

وقد فصل الكلام عن كون أبي يعلى مفسراً ، وكونه محدثاً ، وكونه متفقهاً ، وكونه أصولياً . وبين آثاره الرائعة في ذلك كله ، وشرح منهجه التفسيري والحديثي والفقهية والأصولي ، بما لا نظير له . وذكر نماذج مختلفة مما أثر عنه في ذلك كله ، مع طائفة من اختياراته العلمية ، وآرائه الفنية ، تدل على علو كعبه ، وعظم قدره . كما ذكر رأي العلماء فيه ، وثناءهم عليه ، واشادتهم بفضله ، وتنويههم بمرتبة العلمية في هذه العلوم الشرعية . وتكلم بالتفصيل الجيد المفيد عما ذكره من اختيارات أبي يعلى في مسائل التفسير والحديث والفقه وأصوله .

٣ - الفصل الثالث : في الكلام عن مصنفات أبي يعلى الموجودة والمفقودة وقد بين الموجود منها ، ومكان وجوده ، وكونه مطبوعاً أو مخطوطاً . كما بين المفقود منها ، والمصادر التي ذكرته أو أشارت إليه .

وتكلم عن ذلك كله كلام العالم المتبحر ، والباحث المثبت ، والمطلع الثقة ، الواسع المعرفة .

٤ - الفصل الرابع : في بيان تلامذة أبي يعلى وأصحابه ، الذين استشهدوا منه وتأثروا به .

وقد فصل القول في بيان تلامذته في الحديث وفي الفقه ، وترجم لكل منهم ترجمة مفيدة مستفيضة . وفي بيان أثر أبي يعلى فيهم ، وفي تربيتهم وتهذيبهم وتعليمهم وتأديبهم . وفي حب تلامذته له ووجه لهم ، وفي دفاعهم عنه ودفاعه عنهم .

٥ - الفصل الخامس : في خاتمة أبي يعلى ومنزلته في المذهب الحنبلي . وقد تكلم فيه عن صفات أبي يعلى وأخلاقه ، وورعه وعبادته . وعن موقفه في فتنه البساسيري المشهورة ، وعن زهده في عطايا الخلفاء والامراء ، وعن ولايته للقضاء وصلته بالخلفاء . وعن الشروط التي اشترطها في قبوله توليته القضاء وعن سيرته فيه . وعن موقفه من بني العباس ، وعن كون تصنيفه كتاب « تبرة معاوية » يدل على استقلاله الفكري .

وتكلم فيه - أيضاً - عن مكانة أبي يعلى في الفقه والمذهب الحنبلي ، وكونه بلغ مرتبة الاجتهاد المذهبي أو الاجتهاد المطلق المستقل . وذكر آراء متقدمي الحنابلة ومتأخريهم فيه وفي مكانته .

وتكلم كذلك عن وفاة أبي يعلى رضي الله عنه ، والصلاة عليه ، وورثاء بعض أصحابه له . وعن أولاده الثلاثة : أبي القاسم ، وأبي الحسين ، وأبي حازم .

(٥) وتكلم في الباب الثالث عن كتاب « الأحكام السلطانية » وجعله خاصاً بدراسته . وهو أهم أبواب رسالته وأعظمها فائدة ، من الناحية العلمية والفنية . وقد عقد لذلك فصلاً ثلاثاً ، على أكبر جانب من الأهمية :

١ - الفصل الأول : في التعريف بكتاب « الأحكام السلطانية » ، وفي تقويم فعل محققه وناشره ، مع عرض وتحليل لمواضيعه .

وقد بين فيه من ذكر هذا الكتاب من المصنفين الأقدمين والمحدثين ، وبين النسخ المخطوطة له ، وبين تاريخ طبعه وتعددته . وبين المصادر القديمة التي اقتبس

المؤلف منها مباحث كتابه : ككتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر الكاتب ، وكتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وكتابي الخراج لأبي يوسف ويحيى بن آدم القرشي ، وكتاب مختصر الخرق في الفقه الحنبلي (الذي شرحه ابن قدامة المقدسي في المغني) ، وكتاب الامامة لأبي بكر الخلال أحد كبار متقدمي الحنابلة . وبين اهتمام الحنابلة به ، واعتمادهم عليه ، واقتباسهم منه . وبين منهاج المؤلف (أبي يعلى) فيه .

ثم بين تقويمه لعمل محقق هذا الكتاب وناشره ، الشيخ : محمد حامد الفقي عليه الرحمة . وشرح عمله فيه ، وأبدى ملاحظات حول تحقيقه في غاية الخطورة ونهاية السلامة ، تدل على شجاعة صاحب الرسالة الأدبية، وصرافته الإسلامية ، وبعده عن المجاملة الزافهة على حساب الحقائق العلمية . من كون هذا المحقق - رحمه الله - لم يعتمد على نسخ كافية في تحقيقه ، ومن كونه مر على نصوص فيه يجزم بخطئها ، دون أن يتعرض لتصحيحها . ومن ورود أخطاء خطيرة تقلب المعنى وتفسده ، لم يتنبه المحقق لها ولم يقم بتصحيحها . ومن سقوط كلمات أو عبارات أدت إلى انقطاع المعنى وتفككه لم يتنبه المحقق لها . ومن اغفاله شرح كثير من الصيغ الواردة في الكتاب ، لا سيما الاصطلاحات المهجورة عند الناس . ومن كونه حين يذكر فكرة أو يقتبس نصاً لا يذكر في أكثر الأحيان مصدره . ومن كونه لم يذكر فهرساً للمراجع التي استعان بها في تحقيقه . ومن كونه لم يقم بتخريج أحاديث كثيرة وردت في الكتاب ، مع أن هذا المحقق كان يزعم في جراحة بالغة : أنه من كبار المحدثين والمشتغلين بالسنة .

ثم ذكر عرضاً تحليلياً لمواضيع الكتاب المختلفة :

فبين : أن الكتاب يتكون من مقدمة وسبعة عشر فصلاً . وأن المقدمة تضمنت رغبة المؤلف (أبي يعلى) في تأليف كتابه هذا (الأحكام السلطانية) وأنه استخرجه من كتاب آخر له اسمه : (المعتمد) ، بعد أن حذف منه مذاهب المتكلمين وحجاجهم ، وأدلة الحنابلة وأجوبته عما ذكره ، وأنه زاد فيه فصلاً آخر تتعلق بما يجوز للإمام فعله في الولايات وغيرها . وأن الفصل الأول في الامامة : من حيث حكمها ، وشروط أهل الاختيار وما إليها ، وأن الفصل الثاني في ولايات

الامام : من الوزارة وغيرها . وأن الفصل الثالث في ولاية القضاء ، وشروط من يتولاها . وأن الفصل الرابع في ولاية المظالم . وأن الفصل الخامس في ولاية النقابة على ذوي الأنساب .

وأن الفصل السادس في الولاية على امامة الصلوات . وأن الفصل السابع في ولاية الحج . وأن الفصل الثامن في ولاية الصدقات . وأن الفصل التاسع في قسمة الفياء والغنيمه . وأن الفصل العاشر في وضع الخراج والجزية وأن الفصل الحادي عشر فيما تختلف أحكامه من البلاد . وأن الفصل الثاني عشر في احياء الموات واستخراج المياه . وأن الفصل الثالث عشر في الحمى والارفاق . وأن الفصل الرابع عشر في أحكام القطائع . وأن الفصل الخامس عشر في وضع الديوان وذكر أحكامه . وأن الفصل السادس عشر في أحكام الجرائم . وأن الفصل السابع عشر في أحكام الحسبة .

وقد فصل صاحب الرسالة بيان ذلك كله ، مع المقدمة والتمهيد ، والشرح والتعليق . ومع التنبيه على مواطن الخلاف ، وأهم المراجع التي يرجع إليها في سبيل الوقوف على حقيقته ومحلّه ، وتفصيل القول فيه . وغير ذلك مما يطول الكلام بذكره .

٢ - الفصل الثاني : في دراسة قضايا من كتاب الأحكام السلطانية . وقد تعرض فيه للكلام على أربعة مباحث عظيمة الأهمية :

- ١ - المبحث الأول : النسب القرشي .
- ٢ - المبحث الثاني : اختيار الامام ، وعزله .
- ٣ - المبحث الثالث : الذمي ووزارة التنفيذ .
- ٤ - المبحث الرابع : حكم التسعير .

وقد تعرض لهذه المباحث الخطيرة ، بافاضة تامة . وشرح الخلاف فيها - كلامياً كان أو فقهيّاً - شرحاً تاماً وافياً . وأبدى رأيه في كل خلافة ، واستدل له بالادلة القوية الواضحة ، ورد على مخالفه بالردود الملزمة الصحيحة . مما يدل على خبرته الواسعة ، ونبىء ، عن عقليته الراجحة .

٣ - الفصل الثالث : في بيان صلة أحكام الفراء ، بأحكام الماوردي وقد تكلم في هذا الفصل كلاماً لم يسبق إليه ، اشتمل على مباحث شريفة ، وتحقيقات مفيدة .

فقد قرن بين الكتابين ، وبين الخطوط العريضة لأوجه الشبه والاختلاف بينهما ، وأنهما اشتركا في الاسم ، وأنهما تشابها من حيث الناحية الفنية بوجه عام ، كما تشابها في التعريفات الفقهية الدقيقة . وبين أن مراجع الكتابين تكاد تكون واحدة ، وأن كتاب الماوردي يمتاز بأنه نهج نهجاً مقارناً ، بخلاف كتاب الفراء الذي اقتصر على مذهب أحمد خاصة . وأن كتاب الماوردي يمتاز كذلك بكثرة الاستدلال بالآيات والأحاديث ، والآثار والأشعار ، وأقوال ذوي الاختصاص . وأن الفراء يعنى بتخريج الأحاديث أكثر من الماوردي . وأن الفراء حينما يقتبس من غيره ، يصرح باسم من نقل عنه ، وأحياناً لا ينسب القول الذي يقتبسه إلى قائله صراحة ، كما لا ينسبه إلى نفسه ، بل يصدره بعبارة (قيل) ، ويلاحظ أن الكلام - بعد هذه العبارة - يتماثل مع الكلام الذي ورد في كتاب (الأحكام السلطانية ، والولايات الدينية) للماوردي .

وقد أطال في هذه المقارنة ، بما يتضمن فوائد جمة ، وأثبت في صراحة تامة : أن كتاب الماوردي أسبق تأليفاً من كتاب أبي يعلى ، خلافاً لما توقف فيه كثير من الكتابين ، وعلى رأسهم محقق كتاب أبي يعلى ، وصاحب طبقات الأصوليين الشيخ عبد الله المراغي رحمه الله . ممن لا يجركون عقولهم ، ولا يبذلون جهدهم ، بل يقفون جامدين أمام الأمور الواضحة التي لا لبس فيها ، ولا خفاء يعترها . وخلافاً لما ارتآه بعض الكتابين : من أن كتاب الماوردي هو الأصل - لكتاب أبي يعلى ، مما لا يتعارض - في الجملة - مع ما ارتآه صاحب هذه الرسالة مما أكده بشهادة بعض ثقات الحنابلة أنفسهم ، ويقضي على رأي آخر غيره .

(و) وقد تكلم في الخاتمة عن تقويم أبي يعلى نفسه ، وكتابه الأحكام السلطانية . بما تضمن ما تقدم ذكره مع إضافات مفيدة .

فيين - ضمن ما بين - : أن أبا يعلى عالم في القراءات والتفسير ، محدث ثقة ، متفوق في الفقه وأصوله وعلم الكلام . وأنه ترك للعالم الإسلامي سبعة وخمسين مصنفاً في علوم مختلفة . وأن لمصنفاته هذه أثراً كبيراً في توسيع المذهب الحنبلي وتنميته . وأنه مجتهد في مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه . وأن كتابه « الأحكام السلطانية » ثاني اثنين من الكتب التي صنفت في النظم الإسلامية ، وأن من المقارنة بينه وبين أحكام الماوردي ، قد ثبت أن أبا يعلى أخذ من كتاب الماوردي الكثير المفيد النافع ، وأن نقله من كتاب الماوردي لا يفقد كتابه قيمته العلمية ، بل ان كتابه - بلا شك - قد سد ثغرة بالنسبة إلى بيان رأي الخنابلة خاصة .

(ز) وأما فهرس الرسالة ، فثلاثة :

١ - أولها : جريدة الاعلام التي ورد ذكرها في الرسالة ، ولم يسبق الترجمة لهم : من غير شيوخ أبي يعلى وتلامذته .

فقام المؤلف الفاضل بترتيبهم ، والترجمة لكل منهم ، ترجمة قيمة ، مشفوعة ببعض المصادر المعتمدة . وقد بلغ عدد هذه التراجم الخاصة نحو ١٠٩ من التراجم الصحيحة المفيدة .

٢ - وثانيها : فهرس مراجع الرسالة ومصادرها ، التي رجع إليها وعول عليها . وقد رتبها حسب الفنون المختلفة ، ثم على الحروف الابجدية . وذكر أسماءها ، وأنساب أصحابها ، وتاريخ ولادتهم أو وفياتهم ، وتاريخ طبعها ومكانه ورقم المخطوط منها ومكان وجوده . وقد بلغت نحو ٢٨٤ مرجعاً مخطوطاً أو مطبوعاً ، قديماً أو حديثاً .

٣ - وثالثها : فهرس تفصيلي لموضوعات الرسالة ومباحثها . وقد أجاد في وضعه : بحيث أنه يعطي صورة صحيحة كاملة ، عن كل ما احتوته هذه الرسالة وتضمنته : من مباحث اجمالية ، ومسائل تفصيلية .

ثم أما بعد : فهذا بيان من أهم محتويات هذه الرسالة الخطيرة في موضوعها ،
الجليلة في نفعها ، المتقنة في وضعها ، المحكّمة في صنعها ، الجيدة في ترتيبها ،
الحسنة في تبويبها .

ولقد بذل صاحبها جهده وأفرغ وسعه في سبيل جمع شتاتها ، وضم
متفرقاتها ، وعرض مباحثها ، وشرح مسائلها .

وأجاد كل الاجادة في الكتابة عن سائر ما تناوله ، وأخلص أعظم الاخلاص
في جمع ما بحثه ، وقام بما ينبغي أن يقوم به العالم المخلص والباحث المتقن الذي
يتعرض للكتابة عن تلك الشخصية العلمية الفاذة ، وذلك الكتاب الخطير للغاية .
ولم يترك بحثاً كلياً أو جزئياً يتعلق بموضوع رسالته إلا وقد تعرض له تعرض
الباحث الخبير ، وكتب عنه كتابة العالم النحرير ، وأدلى برأيه فيه ادلاء الواثق
من نفسه ، المثبت من عمله . وقام بتخريج الشواهد المختلفة ، والترجمة لسائر
الاعلام الواردة ، وتبين أهم ما يحتاج إلى تبيينه وشرح حقيقته .

وقدم في هذه الرسالة أموراً في غاية الروعة والطرافة ، ونهاية في الدقة
والوجاهة .

ولا يشك المطلع عليها ، أو القارئ لشيء منها ، في أن صاحبها قد بذل
أقصى ما يستطيعه البشر في جمع شتات هذا الموضوع ولم شعثه ، وفي تنظيمه
وتحقيق مباحثه .

فلا غرو أن جاءت مصنفاً طريفاً جديداً ، بديعاً مفيداً ، ذا أسلوب علمي
واضح ، فصيح لائح ، ممتازاً في تأليفه ، جيداً في تصنيفه ، وافيّاً بالغرض المنشود
منه ، مستوعباً لأطراف البحث وسائر نواحيه ، جامعاً للمحاسن الشكلية والموضوعية

فهي - بحق - فتح علمي جديد ، وعمل في فريد ، تحقق بعد بذل
الوسع وافرأغ الجهد ، وبعد الاخلاص التام والنصح ، مع الرغبة الصادقة في
تجويد البحث والصنع ، وفي تنويع الافادة والنفع .

ولم تأخذ اللجنة على صاحبها شيئاً ذا بال بالمرّة ، بل رأت أنه قد عرضها في صورة بيّنة واضحة ، قوية متماسكة ، سليمة من الأخطاء العلمية والتصحيقات المطبعية . مما يدل على تفانيه في وضعها وإخلاصه في صنعها ، ونصحها في طبعها .

وكل ما أخذته عليه هو : أنه قد فاتته شرح بعض الاصطلاحات التي تتعلق ببعض وظائف الدولة أيام الدولة العباسية ، مما ورد في بعض النصوص التاريخية التي ذكرها مستشهداً بها . وقد وعد باستدراك ذلك والقيام به في أول فرصة قبل قيامه بنشر رسالته هذه نشرتها علمية عامة ، تقدم هدية للعالم الإسلامي العربي : لينتفع بها ، ويقتبس من خيرها ، ويستضيء بنورها .

ولم يسع اللجنة إلا أن تظهر إعجابها به وبرسالته ، وتثني عليه وتشكره ، وتدعو له بدوام العون والتأييد ، والتوفيق والتسديد .

ثم قررت اللجنة باجماع الآراء : أن يمنح صاحب هذه الرسالة ، الأستاذ الفاضل ، الشيخ : « محمد الحاج عبد القادر يوسف أبو فارس » الأردني الجنسية درجة العالمية (الدكتوراه) في السياسة الشرعية ، مع مرتبة الشرف الأولى . والله ولي التوفيق ، وهو حسبنا ونعم الوكيل . . » .

في ٣ من جمادى الأولى سنة ١٣٩٤ هـ .

٢٥ من مايو سنة ١٩٧٤ م .

محمد علي السائيس	محمد أنيس عباده	عبد الغني عبد الخالق
عضو لجنة المناقشة	عضو لجنة المناقشة	عضو لجنة المناقشة
		والمشرف على اعداد الرسالة